الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.40

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/٢٠١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٤/٢١٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٦٦/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢٢٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٢٠٠٩/٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢٠١٠/٣ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ٢٠١١/١٧ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، و ٢٠١٢/٦ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٠١٣/١٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٢٠١٤/٢٨ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤ و ٢٠١٥/٢٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

241115 231115 15-20525 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات[(٢)]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٣)]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ تسلّم بأن الخطة تتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصرا محوريا وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يؤخذ بها في إطار شراكة عالمية أنجع من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأهمية التكنولوجيا بوصفها إحدى وسائل التنفيذ الرئيسية في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب التمويل وبناء القدرات وتوفير إطار مؤسسي والتجارة،

وإذ تحيط علما بتقارير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دوراتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة[(٤)]،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١،

---

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(٣) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ١١ (E/2011/31)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٢، الملحق رقم ١١ والتصويب (E/2012/31 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٣، الملحق رقم ١١ والتصويب (E/2013/31 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٤، الملحق رقم ١١ (E/2014/31)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٥، الملحق رقم ١١ (E/2015/31).

وإذ تسلم بأهمية تهيئة بيئة مواتية قادرة على اجتذاب ودعم الاستثمار الخاص وريادة الأعمال التجارية وتحلي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، بما يشمل تهيئة إطار للملكية الفكرية يتسم بالكفاءة والفعالية، مع التشجيع في الوقت نفسه على انتفاع البلدان النامية من العلم والتكنولوجيا،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن استفادة النساء والفتيات من التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، التي اعتمدتها في دورتها الخامسة والخمسين[٥]،

وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا، تأديته في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، من قبيل جهود القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز فرص الحصول على الطاقة وزيادة الكفاءة في استهلاك الطاقة، ومكافحة الأمراض، وتحسين التعليم، وحماية البيئة، والتعجيل بخطى التنويع الاقتصادي والتحول الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة ودعم التنمية المستدامة في نهاية المطاف،

وإذ تسلم أيضا بأن التعاون والعمل المشترك مع البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، والمبادلات التجارية معها وفيما بينها، أمور أساسية في النهوض بقدرتها على إنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكارية، وعلى تحصيلها واستيعابها واختيار اللائق منها وتكييفها والانتفاع بها،

وإذ يساورها القلق لأن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى القدرة على الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، ولأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا لا تتحقق بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، وإذ تشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا على نحو فعال من أجل سد الفجوة الرقمية داخل البلدان وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

وإذ تقر بأن الدعم الدولي من شأنه أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وعلى تعزيز طاقتها الإنتاجية لبناء قدرتها على الابتكار ودعمها وتطويرها للتمكن من تطوير التكنولوجيا والاستفادة منها ونشرها،

---

(٥) المرجع نفسه، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا للكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير التعاون القائم بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إعداد استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها،

وإذ تشير إلى الفقرة ١١٤ من خطة عمل أديس أبابا التي يُشار فيها إلى أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها،

وإذ تسلم بأهمية تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات، بما في ذلك أطر العمل التنظيمية والإدارية المواتية، في تشجيع العلم والابتكار ونشر التكنولوجيات، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التنويع الصناعي والقيمة المضافة للسلع الأساسية،

وإذ ترحّب بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٦]،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في إطار ولايتها الحالية، لإقامة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار فيما يزيد عن ٦٥ بلدا تتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات التكنولوجية عن طريق قواعد بيانات براءات الاختراع والوصول إلى البحوث العلمية عن طريق برنامج 'إتاحة البحوث من أجل التطوير والابتكار' وبرنامج 'إتاحة المعلومات بشأن براءات الاختراع المتخصصة'، ولإعداد الاستراتيجيات الوطنية في مجال براءات الاختراع والابتكار،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية تقديم الدعم لبرنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣، ولخطة عمله العشرية، باعتبارها إطارا استراتيجيا لضمان تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرات الإقليمية،

وإذ تشدد على أهمية سياسة الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى أن تؤخذ الدول المراقبة في الحسبان في تنفيذ هذا القرار،

---

(٦) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٢٣.

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام[٧]،

وإذ تشجع على اتخاذ مبادرات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها بين الأطراف، وفي التعاون التكنولوجي والعلمي،

١ - **تعيد تأكيد التزامها** بما يلي:

(أ) تقوية وتعزيز الآليات القائمة ودعم المبادرات لأغراض البحث والتطوير، بوسائل منها إقامة شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة والزراعة والحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ؛

(ب) التشجيع على تطوير واستخدام الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى بناء القدرات في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، والبلدان التي تمر بحالات نزاع والبلدان الخارجة من حالة النزاع، بما في ذلك تعميم الحصول على خدمات الإنترنت بسرعة وبأسعار معقولة، والتشجيع على انتفاع النساء والشباب والأطفال من التكنولوجيا والعلم، ومواصلة العمل على جعل التكنولوجيا ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) التشجيع على تبادل المعارف وتعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك بين الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في القطاعات المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(د) التشجيع على مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال دعم المشاريع التجارية الجديدة، وتعزيز الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والقطاع الخاص المحلي لتيسير تطوير التكنولوجيا، ونقل المعارف والمهارات، بشروط متفق عليها بين الأطراف، بما في ذلك من خلال برامج تبادل المهارات، وبخاصة في اتجاه البلدان النامية، بدعم من السياسات الملائمة في هذا الصدد؛

(هـ) التشجيع على تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً، وعلى نقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يُتفق عليه، والسعي إلى النهوض بالتعاون الدولي والتعاون في مجالات العلم والبحث

(٧) A/66/208 و A/68/227 و A/70/276.

والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، على أساس المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة، مع التركيز على احتياجات البلدان النامية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(و) مواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية في تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال نحو أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ز) تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، في هذه المجالات، وخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان في أفريقيا، والبلدان والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، والبلدان التي تمر بحالات نزاع والبلدان الخارجة من حالة النزاع، وتشجيع الأشكال الأخرى من التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتكملة هذه الجهود؛

(ح) مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز ووضع الاستراتيجيات الوطنية للموارد البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بسبل منها التعليم والعلوم الأساسية والهندسة، التي تمثل قوى دفع أساسية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية؛

(ط) دعم الأعمال المتفق عليها بين أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، على النحو المبين في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا[٨]؛

(ي) التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ك) تشجيع بذل المزيد من الجهود ودعمها لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك التكنولوجيا المناسبة؛

(ل) تنفيذ سياسات على المستويين الوطني والدولي لاجتذاب الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي على السواء، الذي يعزز المعرفة وينقل التكنولوجيا بشروط متفق

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7) الفصل الثاني.

عليها فيما بين الأطراف ويزيد الإنتاجية، بسبل منها إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(م) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجتمعة، من أجل استخدام تكنولوجيات زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية باستعمال وسائل مستدامة بيئيا؛

(ن) تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الدعم للبلدان النامية، من خلال الشراكات الطوعية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والدراية المتصلة بها، بشروط متفق عليها فيما بين الأطراف، عن طريق آليات من قبيل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ التابعين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومراكز الابتكار في مجال المناخ التابعة لبرنامج البنك الدولي لتسخير المعلومات لأغراض التنمية ''InfoDev''، وبرنامج البحوث لأغراض التطوير والابتكار والبرنامج الأخضر، التابعين للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية تطبيق أفضل الممارسات في التنسيق وتبادل الدروس المستفادة داخل الأطراف المشاركة وفيما بينها لتجنب الازدواجية وزيادة التأثير؛

(س) دعم تحسين التنسيق والتجانس، بما في ذلك تطبيق أفضل الممارسات في مجال التنسيق وتبادل الدروس المستفادة فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار الموجهة صوب أولويات التنمية واحتياجاتها؛

٢ - **تؤكد** من جديد الدور المحوري للحكومات، مع المشاركة النشطة من الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، ومؤسسات البحث، في تهيئة ودعم بيئة مواتية للابتكار وتنظيم المشاريع التجارية والنهوض بالعلم والتكنولوجيا والهندسة، حسب الأولويات الوطنية؛

٣ - **تؤكد** الحاجة إلى صياغة سياسات تحفز على البحث وعلى استحداث تكنولوجيات جديدة، وتدعم الابتكار في البلدان النامية، وتشجع الابتكار الاجتماعي لدعم الرفاه الاجتماعي وسبل العيش المستدامة؛

٤ - **تسلم** بالدور الذي يضطلع به حاليا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسائر كيانات الأمم المتحدة المعنية، وكذلك المنظمات المعنية الأخرى، في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، في عملها على إدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتنمية المستدامة في بلدانها وحتى تكون تلك السياسات داعمة لهذه الاستراتيجيات وجهود التنمية المستدامة، وكذلك

في عملها على جعل سياساتها وبرامجها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار داعمة لخططها الإنمائية الوطنية؛

٥ - **تسلم أيضا** بأن للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٦ - **تؤكد** أن العلم والتكنولوجيا والابتكار عوامل تمكينية وقوى دافعة أساسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي إيلاؤها الاعتبار الواجب لدى تنفيذ الخطة؛

٧ - **تشدد** على ضرورة اعتماد استراتيجيات للعلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر لا غنى عنها من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بهدف المساعدة على تعزيز تبادل المعارف والتعاون، وكذلك لزيادة الاستثمار في تدريس العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والنهوض بالتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي، مع كفالة تكافؤ الفرص للمرأة والفتاة وتشجيع مشاركتهما في تلك المجالات؛

٨ - **تسلم** بأن استفادة النساء من كل الأعمار، استفادة كاملة وعلى قدم المساواة، من العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومشاركتهن في ذلك، شرطان أساسيان لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتشدد على أن تذليل العقبات التي تحول دون استفادة المرأة والفتاة على قدم المساواة من العلم والتكنولوجيا والابتكار أمر يتطلب الأخذ بنهج منتظم وشامل ومتكامل ومستدام ومتعدد التخصصات ومتعدد القطاعات، وفي هذا الصدد، تحث الحكومات على إدماج منظور جنساني في التشريعات والسياسات والبرامج؛

٩ - **تلاحظ** أهمية تيسير الحصول على التكنولوجيا السهلة المنال والمعينة وتقاسمها، عن طريق نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها ومن خلال تدخلات أخرى، من أجل النهوض بعملية التنمية التي تشمل مسائل الإعاقة، وكفالة توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تمكينهم، مع التسليم بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون نحو ١٥ في المائة من سكان العالم؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة التشجيع على تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً، وعلى نقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، وفق ما يُتفق عليه؛

١١ - **تطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تهيئ منتدى تواصل في إطاره مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق على نطاق المنظومة في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات[٢]، وأن تواصل عملها المتعلق بتبادل أفضل الممارسات؛

١٢ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وجامعة الأمم المتحدة، إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

١٣ - **تشجع** المنظمة العالمية للملكية الفكرية على مواصلة القيام بأنشطة الدعم التقني، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات الوطنية لبراءات الملكية الفكرية والابتكار؛

١٤ - **تشجع** الحكومات على تعزيز ودعم الاستثمار في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئيا وعلى تشجيع مشاركة قطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي في تطوير تلك التكنولوجيات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛

١٥ - **تشجع** الجهود الرامية إلى زيادة توافر البيانات لدعم قياس نظم الابتكار الوطنية (مثل فهارس الابتكار على الصعيد العالمي، الحالية)، والبحوث التجريبية في مجال الابتكار والتطوير لمساعدة واضعي السياسات في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الابتكار؛

١٦ - **تشجع** أيضا على تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل؛

١٧ - **تشجع** كذلك الترتيبات القائمة والمضي في الترويج لمشاريع مشتركة في مجال البحث والتطوير على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بالقيام، حيثما أمكن، بتعبئة الموارد العلمية والبحثية والتطويرية القائمة وعن طريق الربط الشبكي للمرافق العلمية ومعدات البحوث المتطورة؛

١٨ - **تؤكد** أن للعلم والتكنولوجيا والابتكار أهمية حيوية في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأن العديد من البلدان النامية تواجه تحديات كبيرة في بناء قاعدتها الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

١٩ - **تشجع** المنظمات العلمية ومؤسسات البحوث التي تتناول بالدراسة العلم والتكنولوجيا والابتكار على إقامة تحالفات استراتيجية دينامية مع الحكومات والقطاعين العام والخاص، والجامعات، والمختبرات، والمجتمع المدني، لزيادة توسيع نطاق برامج الزمالات والتدريب لديها، بوسائل منها التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الأطراف؛

٢٠ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مستوى مشاركة العلماء والمهندسين من البلدان النامية في المشاريع التعاونية الدولية المتعلقة بالبحث والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وإلى تنفيذ تلك التدابير ودعمها، كما تدعوها إلى تشجيع الاستثمارات من أجل تعزيز المعارف العامة وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك؛

٢١ - **تدعو** أيضا الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة تعزيز دعمها لمختلف الشراكات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار القائمة مع البلدان النامية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وفي التعليم المهني والتعليم المستمر، والفرص التجارية المتاحة للقطاع الخاص، والهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتقديم المشورة للبلدان النامية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك؛

٢٢ - **ترحب** بقيام المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا وبالإعلان عن بدء عملها خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعقود لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتطلع إلى التفعيل الكامل لجميع عناصر آلية تيسير التكنولوجيا التي تشمل فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والمنتدى التعاوني المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنهاج العمل الإلكتروني؛

٢٣ - **تشجع** المجتمع الدولي على أن يواصل القيام، في ضوء تفاوت مستويات التنمية بين البلدان، بتيسير نشر المعارف العلمية والتقنية بشكل كاف ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها بشروط منصفة وشفافة ومتفق عليها فيما بين الأطراف، بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمنفعة المجتمع؛

٢٤ - **تكرر** دعوتها إلى مواصلة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ النتائج التي توصلت إليها القمة

العالمية لمجتمع المعلومات، بهدف تسخير الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من خلال البحوث في مجال السياسات المتعلقة بالفجوة الرقمية وبالتحديات الجديدة التي يواجهها مجتمع المعلومات، إضافة إلى أنشطة المساعدة التقنية التي تستلزم إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة؛

٢٥ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تشرك، كل في حدود ولايته وموارده، الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وتوصيات للمتابعة في المستقبل، بما في ذلك الدروس المستفادة في دمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وكذلك في تقديم الدعم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.